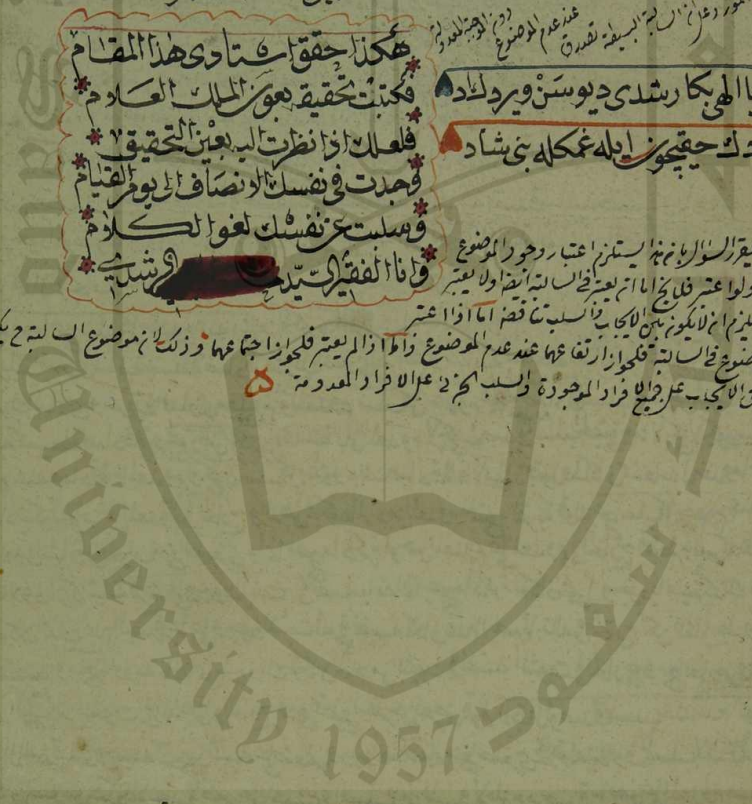


وما صدق سلب كل مفهوم عنه فيكون المنع واردا عليه بسند ويمكن كونه معارضة بانه لو صدق السلب عند عدم
الموضوع لم يكن بين الموجبة الكلية والسالبة الجزئية تناقض لكن التالى بطلان الملازمة لو صدق السلب عند عدم الموضوع
لقد جتمعان على الصدق ولو اجتمعا عليه لم يكن بينهما تناقض اثبات الملازمة في التصرفي لو صدق السلب عند عدم الموضوع
لجاء اثبات المحمول لجميع الافراد الموجودة وسلبه عن بعض الافراد المعدومة ولو حازة لقيت معارضة عليه ويمكن كونه نقضا
على الدليل باستلزامه المحال ويمكن ان يكون مغاا ومعارضة او نقضا على ان لا يجاب لا يصح الاتعم بوجوده بل لو لم يصدق الايجاب
الا على وجوده لم يكن الموجبة الكلية تقيضا للسالبة الجزئية ومعنى الملازمة في الكبرى بانه لازم من ثبوت المحمول كونه
موجبة كلية فيكون خصية فلو ثبتت الملازمة واجب بان المراد بالجميع الكل الا فرادى المجموع وكذا نظائر

هكذا احقوا افتادى هذا المقام
فكبت حقيقة بعون الملك العلام
فلعلك اذا نظرت اليه بعين التحقيق
وجدت في نفسك الانصاف الى يوم القيام
وهملت عن نفسك لغوا الكلام
وانا الفقير اليك سيدى

محررة بالهيكار شدى ديوسن ويرد لاد
بيك برادك حيقون ايله عمك له بنى شاد

ويمكن ان يعرف السوال بانها استلزام اعتبار وجود الموضوع
في الموجبة ولو اعتبر فلا ياتي بغيره في اللفظ لانه لا يعتبر
والمال ان يلزم ان لا يكون بين الايجاب والسلب تناقض اما اذا اشتر
وجود الموضوع في اللفظ فلو ارتقا عنها عند عدم الموضوع فاما اذا اشتر
فيجوز صدق الايجاب على فرادى الموجوده والسلب على فرادى المعدومة



Copyright © King Saud University